

(الهجرة غير الشرعية...أسباب وحلول...)

د/ هاشمي بريقل، جامعة تيارت

الملخص: إن قضية الهجرة غير الشرعية باتت من أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين وكذلك الدول التي تستقبلهم، فهي ظاهرة إنسانية قديمة وإحدى القوى المحركة الكبيرة للتطور الإنساني، فهي اجتياز الأفراد للحدود، فقد تحولت منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة وتعتمد في نطاق عملها على التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة، فالشبان المهاجرون يعتمدون إلى توسل الطرق كافة الكفيلة بنقلهم إلى دول المقصد وغالباً ما يكون ذلك عبر شبكات إجرامية دولية وعبر وسائل نقل وأساليب تشوبها خطورة كبيرة على حياة المهاجرين السريين مما يؤدي إلى وفاتهم أحياناً كثيرة، وسوف نعمل في هذه المداخلة إلى بحث العناوين الآتية بصورة مختصرة، تعريف الهجرة وماهي أسبابها؟ كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، أسباب، حلول

Resumé:

La question de l'immigration illégale est devenue l'un des problèmes les plus importants de préoccupation pour la communauté internationale et les pays qui représentent une source de migrants ainsi que les pays qui les reçoivent, il est un phénomène humain qui est vieux et l'un des moteurs de la grande développement humain, ils sont passer les individus de la frontière, a changé depuis le début des années nonante et progressivement de travailler régulateur surveille par les réseaux et les différentes organisations et a été baptisé dans l'étendue des travaux à contourner la loi et violé les pertes moins possible, les jeunes immigrants personnes baptisés à prier les routes tous pour assurer les transférer vers les pays de destination souvent par des réseaux criminels internationaux et par les moyens de transmission et les méthodes de contaminé un grand danger pour la vie des immigrants illégaux résultant en à la mort souvent. Il baptisera dans cette présentation afin de discuter brièvement les rubriques suivantes : 1 - Définition de l'immigration

2 - les causes de la migration.

Mots-clés: immigration illégale, raisons, solutions

من الجدير بالذكر أن ثمة ارتباط وثيق سوف يظهر في الأيام المقبلة بين الأزمة المالية العالمية وقضية الهجرة غير الشرعية، إذ أن تلك الأزمة سوف تدفع بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد عددهم في الدول النامية، ومن ثم سوف يبحث هؤلاء الشباب عن أي مخرج لهم مهما كلفهم هذا المخرج من ثمن وأحد أهم الحلول المرشحة أمامهم هي الهجرة التي يعتمد إليها اليائسين الباحثين عن فرصة عمل، ومن ثم سوف يشهد ملف الهجرة تطورات مثيرة في الفترة المقبلة، الأمر الذي دعا شركاء التنمية لعقد جلسة نقاشية حول هذا الموضوع، وقد قدر الخبراء حجم الهجرة الدولية بنحو 200 مليون شخص نصفهم مهاجرون من أجل العمل، بينما الباحثين عن اللجوء السياسي نسبة 7%، أما النسبة المتبقية تمثل عائلات

المهاجرين. وبالنسبة لاتجاهات الهجرة نجد أن 33% من إجمالي المهاجرين الدوليين ينتقلون من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال و 32% ينتقلون من بلدان الجنوب إلى الجنوب (أبو عيانة، فتحي محمد، 1978، ص 52).

إن قضية الهجرة غير الشرعية باتت من أهم القضايا التي تؤثر المجتمع الدولي والدول التي تمثل مصدرا للمهاجرين وكذلك الدول التي تستقبلهم، فهي ظاهرة إنسانية قديمة وإحدى القوى المحركة الكبيرة للتطور الإنساني، ولعل منطقتنا العربية خير مثال على ذلك إذ شهدت منذ فجر التاريخ موجات متعاقبة، من الهجرات السامية من الجزيرة العربية إلى المناطق المحيطة، من كنعانية وغيرها... ولعل الفتح الإسلامي شكل الهجرة السامية الأخيرة في هذا الإطار، وإذا كان دافعه دينياً، فإن دافع الهجرات السامية السابقة اقتصادي بامتياز، إذ كلما ضاقت سبل العيش في منطقة ما يسعى ابناؤها نحو آفاق جديدة. وإذا كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض أحياناً كثيرة على الإنسان الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فإن المجاعة والفقر والزلازل والفيضانات وانتشار الأمراض والحروب وبالأخص الحروب الاهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من موطنه إلى دول ومناطق أخرى.

وفي أيامنا هذه حدد أحد التقارير الصادر مؤخراً عن الأمم المتحدة دوافع هجرة الشباب الجماعية إلى ازدياد أعداد الشباب في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى تناقص فرص العمل، و زيادة حدة الفوارق بين الدول الغنية والدول الفقيرة وازدياد الوعي لهذه الفوارق (جامعة الدول العربية، 2008)

وإذا كانت الهجرة السرية تعني أول ما تعني اجتياز الأفراد للحدود، فإنها قد تحولت منذ بداية التسعينات وبشكل تدريجي إلى عمل منظم تشرف عليه شبكات وتنظيمات مختلفة وتعتمد في نطاق عملها إلى التحايل على القانون واختراقه بأقل الخسائر الممكنة.

والشبان المهاجرون يعتمدون إلى توسل الطرق كافة الكفيلة بنقلهم إلى دول المقصد وغالباً ما يكون ذلك عبر شبكات إجرامية دولية وعبر وسائل نقل وأساليب تشوبها خطورة كبيرة على حياة المهاجرين السريين مما يؤدي إلى وفاتهم أحياناً كثيرة (مدحت، أيوب، 2003، ص 112).

وسوف نعمل في هذه المداخل إلى بحث العناوين الآتية بصورة مختصرة:

1 - تعريف الهجرة.

2 - عوامل الطرد والجذب وراء الهجرة ولا سيما غير الشرعية منها.

3 - أسباب الهجرة.

- تعريف الهجرة

الهجرة هي الانتقال فردياً أو جماعياً من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو دينياً أو سياسياً. أما حسب علم الاجتماع فإنها تدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها (المعلم، بطرس البستاني: 1998، ص 221).

كما تعرف الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية بأنها سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه (أبو عيانة، فتحي محمد، 1978، ص 48)

عوامل الطرد والجذب

من الممكن أن نلخص أسباب وعوامل الهجرة بصفة عامة وغير الشرعية بصفة خاصة في كلمتين هما "الطرد والجذب"، فالجذب من قبيل حاجة سوق العمل في الدول الصناعية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والطرد مثل البطالة

والضغوط والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والتي تشكل عوامل طرد ، ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب في التالي : (الحوات، علي، 2007، ص72).

1- عوامل الطرد

- عوامل اقتصادية :

-التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى هذا التباين بشكل كبير بين الدول الطاردة والدول المستقبلية، وهذا التباين نتاج تذبذب وتيرة التنمية في هذه البلاد – أي الدول النامية – التي لم يزل اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة والتعدين، وهما قطاعان لا يكفلان أية استمرارية في عملية التنمية أو تضمنان تلك التنمية المستدامة التي تتوفر لدى الدول المتقدمة بفعل التطور في التصنيع والوصول إلى مجتمع المعرفة : نظرا لارتباط الزراعة بعوامل طبيعية كالأمطار لا دخل للإنسان فيها ، وارتباط التعدين بأحوال السوق الدولية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل . (حسن، علي و محمد، مصطفى، 1987، ص37)

-البطالة: هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الدول الصناعية، فالبطالة لم يكن لها معنى في المجتمعات الريفية التقليدية، وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه : " هو كل قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل " . ومن ثم يمكن القول أن البطالة هي نسبة الأفراد العاطلين إلى القوى العاملة الكلية ، وهو معدل يصعب حسابه بدقة ، إذ تختلف نسبة العاطلين حسب الوسط حضري أو قروي ، وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي، ومن ثم تصبح الطرد البطالة والتشغيل المنقوص والفقر في البلدان المرسله وكذلك نمو السكان وما يرافقه من نمو القوة العاملة هي جميعا عوامل طاردة (عصام، نور الدين ، 2005، ص51).

2- عوامل الجذب

تتجلى عوامل الجذب أو العوامل المحفزة في ثلاثة عوامل:

-صورة النجاح الاجتماعي : عندما يهاجر أحد أفراد قرية أو بلدة ثم يعود لقضاء عطلته وقد بدت عليه كل عوامل الثراء والغنى ، من هدايا فخمة يأتي بها لأسرته وسيارة واستثمار عقاري .. ، وهي مظاهر تغذيها أيضا وسائل الإعلام المرئية ؛ إذ أن الإعلام المرئي والثورة الإعلامية المنتشرة بكثافة حاليا جعلت الفقراء يقتنون أجهزة التلفاز وأجهزة الهوائيات التي تلتقط المحطات الفضائية المليئة بمظاهر الغنى والترف مما يغذي ويرسخ الرغبة في الهجرة وحلم امتلاك الثروات. (مدحت، أيوب: 2003، ص81).

-القرب الجغرافي : إن القرب الجغرافي بيننا وبين أوروبا تجعل من الانتقال لدى البعض أمرا يسيرا عبر البحر الأبيض المتوسط.

-عوامل النداء: هي عوامل مصدرها دول الاستقبال ، فإن الهجرة غير الشرعية هي ردة فعل طبيعية لغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها أوروبا، والتي كانت لها آثارها العكسية، إذ أوجبت من وتيرة الهجرة السرية غير النظامية، وجعلت من الهجرة غير الشرعية مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر التمويل كبيع الأفراد لأراض يمتلكونها أو منازل أو قطع ذهبية لدى زوجاتهم أو أمهاتهم، وجعلت من الكثير مستغلين لتلك الظاهرة الجديدة يربحون منها ويجنون الثروات مقابل ترك الشباب المهاجرين يلقون مصيرهم المحتوم في غياهب البحر الأبيض المتوسط ، فتمثل عملية الهجرة أمرا مذلا وصعبا على المهاجرين ويزيد من محاولاتهم حتى لو فشلت لهم محاولات في السابق وتعرضوا للموت، كذلك الطلب على العمالة في دول الاستقبال من العوامل التي تحفز الانتقال إليها، ومن ثم نخلص إلى أن عوامل الجذب وخصوصا في بلدان الشمال الغربي تشتمل على زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن ، ومن ثم نجد أن أسواق العمل تستورد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب. (محمد، محي الدين ، 2009، ص109). كما أن في بعض تلك البلدان تتزايد فيها عوامل الهرم والشيخوخة التي باتت تزحف على دول الشمال وخاصة أوروبا الغربية واليابان ، ونظرا

لمعدلات الدخل المرتفعة وسياسات التنمية الصحية نجد ارتفاع مطرد في معدل الأعمار مما يؤدي إلى انكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل.

ومن تلك العوامل أيضا صغر حجم قوة العمل في بعض بلاد الاستقبال التي تضطر إلى البحث عن عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض أيضا كنتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد المتاحة، وربما نجد ذلك واضحا في الحالة الخليجية، وفي بعض البلدان نجد عزوف مواطنيها عن الاشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أو لقلّة وضعها الاجتماعي، ومن ثم يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الاشتغال بها.

الجدير بالذكر أن ثمة عوامل أخرى غير عوامل الطرد والجذب، وهي العوامل المساندة التي ساهمت وبقوة في اتساع نطاق ظاهرة الهجرة تشمل تطور الاتصالات والمواصلات، إذ أصبحت أكثر يسرا عما مضى، إن من خلال تطور وسائل الاتصال الحديثة يستطيع المقيمون في الدول الفقيرة معرفة مستوى المعيشة في الدول المتقدمة، والتقدم في وسائل المواصلات التي أصبحت أرخص وأسهل، تساعد الأفراد على الهجرة من سوق إلى سوق، (حجازي، مصطفى، 2005، ص 74) كذلك هناك عامل القرب الجغرافي الذي يفسر هجرة المكسيكيين إلى أمريكا والأندونيسيين إلى ماليزيا، ودول الشمال الإفريقي إلى دول جنوب أوروبا.

ثالثاً: أسباب الهجرة: (حجازي، مصطفى، ص 76)

1 - الأسباب الاقتصادية:

تعود الأسباب الاقتصادية إلى تراجع اقتصاديات دول الساحل الجنوبي من المتوسط؛ فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظراً لصعوبة الظروف كالصحراء والجفاف، مما تولد عنه انتشار سريع للفقر والبطالة اللذين يعتبران سببين قويين للهجرة نحو الدول الأوروبية، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعاً مطرداً للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى.

– سوق العمل:

خلافًا لما نجده في دول الاستقبال، فإن النمو الديمغرافي، رغم الوضعية المتقدمة لما يسمى بالانتقال الديمغرافي في الدول الموفدة، لا زال مرتفعاً نسبياً وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل. وهكذا فإن البطالة تمس عدداً كبيراً من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية. هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.

2- الأسباب الاجتماعية:

إن شرح الهجرة غير الشرعية يبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية... ويصل إلى بلد يعرف انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، (محمد، محي الدين، ص 95). فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997 مثلاً، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسيصبحون حوالي 500 مليون نسمة في 2025.

ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله، فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي، لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلباً للعمل، وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط.

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف

عمل صعبة. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار...، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

3 - الأسباب السياسية والأمنية والقانونية:

تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية أو السياسية، يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي (جلي، عبد الرزاق علي، 2005، ص 161)

ولا يمكن إغفال التأثيرات السلبية للحروب العربية الاسرائيلية، حيث أدت الى هجرة الفلسطينيين واللبنانيين، جزء منهم اتجه الى منطقة الخليج العربي، واتجه الجزء الآخر إلى منطقة المغرب العربي أو الى اوروبا، وتجب الإشارة ايضاً إلى هجرة المعارضة السياسية في بعض البلدان العربية الى الخارج بحثاً عن ملجأ آمن لها. يضاف الى ذلك هجرة الفلسطينيين من جديد من الدول التي هجرتهم اسرائيل منها الى دول اخرى تضع قيوداً أخف على عملهم فيها.

4 - العامل البيئي او الجغرافي

يضاف الى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من البحر الأبيض المتوسط الذي يشكل بوابة رئيسية وصلة وصل بين افريقيا واوروبا، هذا الموقع الجغرافي، ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة والشرق اوسطيين الى الضفة الشمالية للمتوسط، كما تساهم شساعة الحدود الشمالية للقارة الافريقية في تفاقم الظاهرة. كما يتعلق الأمر بالدول الساحلية التي تشهد تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحّر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش والجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري حيث تقل النسب المئوية لسقوط الأمطار (فيليب فارف، 2007).

إن جميع هذه العوامل والاسباب تجعل من اليد العاملة الاجنبية في بعض البلدان ولا سيما الخليجية منها هي اليد العاملة الرئيسية في دول المقصد وفقاً لإحصاءات مكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتي شملت دول خليجية عدة، يمثل الأجانب 90% من القوى العاملة في الامارات العربية المتحدة و86% في قطر و81% في الكويت و71% في البحرين و59% في عمان و50% في المملكة العربية السعودية (حسن، علي و محمد ، مصطفى ، ص 43).

وتجدر الإشارة في هذا الاطار الى وجود عدد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي هؤلاء العمال المهاجرين اضافة الى العمال المحليين على حد سواء كالإعلان العالمي لحقوق الانسان، واتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والتي دورها حماية كل الاشخاص بما فهم العمال المهاجرين والعمال بعقود مؤقتة. وقد وضعت هذه الصكوك القانونية لحماية الحقوق الاساسية والتي كثيراً ما تُنتهك فيما يتعلق بالمهاجرين والعمال الأجانب بعقود مؤقتة، ومن هذه الحقوق التحرر من الرق او السخرة او العقاب والمعاملة المهينة وغير الانسانية. وتتضح هذه المعاملة مع العمال المهاجرين الذين تعرضوا للإتجار او الاستغلال والذين يجدون انفسهم مكبلين بعبودية الدين وعاجزين عن الرحيل حتى يُتموا سداد الدين لصاحب العمل او الذي يجندهم، وغيرها من اشكال الاستغلال الأخرى.

وقد تم دمج بعض هذه الاحكام الموجودة في الاتفاقيات الدولية في الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي تبناه مجلس جامعة الدول العربية بقرار رقم 5437 يوم 15 ايلول 1994 ودخل حيز التنفيذ في 2008 بعد ان صدقت عليه سبع دول عربية هي الأردن، والبحرين، وليبيا، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، واليمن.

وقد رَحَّب المجتمع الدولي بهذا التصديق باعتباره خطوة ايجابية في طريق تحسين حماية الأفراد الذين يعيشون في المنطقة العربية. ويضمن الميثاق تمتع الافراد كافة بالحقوق والحريات الواردة في الميثاق دون أي تمييز بسبب العنصر، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل الوطني أو الاجتماعي أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء، ولكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه، وجميع الأفراد متساوون أمام القانون وألا يُعامل اي فرد معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة او حاطة بالكرامة، وان يتمتع بحرية الحراك والا يتعرض للسخرة.

ويمكن ان يتعرض العمال المهاجرون ايضاً لخطر الإتجار بالبشر. ويحدد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يحدد تعريف الاتجار بالبشر على أنه تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو التستر عليهم أو استقبالهم عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه، الاختطاف (خليل، عمر، 2005، ص 73)، النصب أو الخداع بهدف الاستغلال ويحرم "بروتوكول الاتجار" الاتجار بكل الأشخاص بما في ذلك العمال المهاجرين بكل أشكاله من عبودية الرهن، والاستغلال الجنسي القسري لأغراض تجارية، والممارسات الشبيهة بممارسات العبودية، والأشكال الأخرى لاستغلال العمالة بحسب منظمة العمل الدولية 2006. ورغم أن معظم الدول العربية قامت بالتصديق على البروتوكول، إلا ان ترجمته الى تشريعات وطنية لا يزال بطيئاً.

إضافةً إلى ذلك، اصدرت بعض الهيئات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي معاهدات اقليمية لمنع الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار ويشمل ذلك، مشروع القانون العربي النموذجي لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر، والقانون النموذجي لمجلس التعاون الخليجي، والإعلان العربي لحقوق الإنسان، والاتفاقية العربية لمحاربة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المادة العاشرة وخطة العمل الاقليمية العربية التابعة للأمم المتحدة لمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وبالإضافة إلى بروتوكول الإتجار، فإن معاهديتي منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمل القسري رقم 29 لسنة 1930 ورقم 105 لسنة 1957 بالقضاء على العمالة القسرية تناشد الحكومات شحذ الدعم من اجل القضاء على "العمل القسري او الإجباري".

تجدر الإشارة إلى أن نصف القوى العاملة العربية حسب تقرير صندوق النقد العربي لسنة 2009، يتركزون في أربع دول عربية: مصر والسودان والمغرب والجزائر.

وقد قدرت منظمة العمل الدولية نسبة الشباب الذين يعملون دون عقود عمل توفر لهم الحماية بحوالي 70% في مصر وما بين 35% و45% في اليمن وبما يقرب من 37% في المغرب و33% في الأردن. (- www.asharqalarabi.org.uk)

اضافة الى ذلك فإن آثار الأزمات المالية ستؤدي إلى معدلات بطالة مرتفعة وخاصة في قطاعات سوق العمل المعرضة للخطر بصورة أكبر مثل الشباب والمرأة والعمال في القطاع الخاص. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية عن سنة 2009 فإن معدلات البطالة في شمال افريقيا والشرق الاوسط قد ترتفع من 9.4% و10.3% إلى 11% و11.2% على التوالي مما يؤدي الى وجود ما بين 14 مليون و16 مليون عاطل عن العمل في المنطقة العرب

- الحلول والاقتراحات المفترضة:

إن حل مشكلة الهجرة غير المشروعة لا يتم بعضا سحرية بل يكون نتيجة سياسة وتنسيق دوليين طويلي الامد يأخذان بعين الاعتبار وضع خطط إستراتيجية أمنية وقانونية وإعلامية لمعالجة هذه الظاهرة، على ان تأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار العوامل الآتية:

- 1 - تولي الوزارات والهيئات المعنية إعداد دراسات وقواعد بيانات للعمالة الوطنية.
 - 2 - تقديم المنظمات الدولية الدعم للحكومات، والمؤسسات البحثية والخبراء في استخدام الادوات المتاحة والبيانات اللازمة للتنبؤ باتجاهات الهجرة والقوى المحركة لها، وذلك بغرض توفير دعم قائم على ادلة لوضع اسس صحيحة لمعالجة هذه الظاهرة.
 - 3 - انشاء شبكات لتبادل الباحثين والعلماء في مجال الهجرة بين دول المنشأ والمقصد، واشراك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فيها.
 - 4 - معرفة متطلبات دول المقصد من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها.
 - 5 - تعزيز آليات تعاون الفني والامني والقضائي والتشريعي بين دول المصدر ودول المقصد، وفي اطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين.
 - 6 - تعزيز إمكانيات ضبط الحدود البرية والبحرية لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية على الحدود.
 - 7 - التعاون المشترك بين الوزارات المعنية لتنفيذ مشروع حملات اعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير النظامية بهدف الحد من ظهور حالات الهجرة غير النظامية وتقليل مخاطرها والتأثير بصورة ايجابية على اختيارات الشباب لفرص الهجرة وتحقيق فهم افضل لحقائق الهجرة.
 - 8 - ضرورة قيام الحكومة بالاضافة الى القطاع الخاص بتوفير فرص العمل التي هي الهدف الاساسي وراء هجرتهم للخارج من خلال:
 - زيادة فرص العمل لمواكبة زيادة المشاركين في اسواق العمل، وتطوير مهارات العمالة لمواكبة متطلبات اسواق العمل الاقليمية والعالمية.
 - تطوير البرامج التعليمية لتعزيز القوة العاملة التنافسية والمتنوعة والمتخصصة، بما يشمل اعادة تقييم التدريب الفني والمهني.
 - صياغة سياسات التعليم والتوظيف وفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية لأسواق العمل العربية والوطنية.
 - وضع خطط حراك عمالة شرعية للشباب ذوي المؤهلات والمهارات المتواضعة وذلك للحد من حالات الهجرة غير النظامية.
 - 9 - التعاون بين الدول العربية كافة كشركاء متكاملين، للتعاطي المجدي مع الهجرة غير النظامية، عبر تعزيز آليات مكافحة عصابات وشبكات تهريب المهاجرين بجهود امنية مشتركة بين الدول المعنية.
 - 10 - تصديق الدول العربية على الاتفاقيات الدولية والعربية الحامية لحقوق الانسان.
 - 11 - تشديد الرقابة على انتهاكات حقوق العمال والحد منها ومعاقبة الخارجين على القانون سواء كانوا من المواطنين او الاجانب وفقاً للنصوص التشريعية المحلية.
- المراجع :
- 1- أبو عيانة فتحي محمد: دراسات في جغرافيا السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
 - 2- أيوب مدحت: الأمن القومي العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.
 - 3- الحوات علي: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس، 2007.

- 4- حسن علي ، محمد مصطفى: سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان المغرب العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 5- المعلم بطرس البستاني: محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية ، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1998.
- 6- مصطفى حجازي: سيكولوجية الإنسان المهدور ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 2005.
- 7- عبد الرزاق جلي علي: علم اجتماع السكان ، ط4، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 8- عصام نور الدين : الوسيط عربي-عربي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2005.
- 9- خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، الطبعة الأولى ، الإصدار الثاني ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، 2005 ، ص 73.

التقارير والمجلات

- 1- جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي لهجرة كفاءات العمل العربية هجرة الكفاءات نزيه أم فرص، القاهرة، إدارة السياسات السكانية والهجرة، جامعة الدول العربية، 2008.
- 2- محمد محي الدين : النظريات الاجتماعية للهجرة ، في مؤتمر الهجرة الغير منتظمة ، 9:10-مايو 2009 ، مركز شركاء التنمية ، القاهرة ، 2009، ص109.
- 3- www.asharqalarabi.org.uk/-3_ad-id!341775.ks2015 تقرير الأمم-المتحدة-عن-اللاجئين--عام-2015-عام-معاناة-اللاجئين-12-23-
- 4- فيليب فارف: الهجرة المتوسطية تقرير عام 2005، حالة الجزائر، ت: أنور مغيث وشريف يونس، المفوضية الأوروبية برنامج ميذا، معهد الجامعة الأوروبية 2007.